



المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية اختتم أعماله أمس بإطلاق 5 تقارير متخصصة

البحرين تشهد إطلاق تقرير الحلول المبتكرة في إدارة السيولة

100 مليار دولار نقداً في حوزة البنوك الإسلامية في الخليج

جزر أمواج - علي الفردان

ذكر تقرير متخصص نشرت نتائجه أمس في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية والذي تستضيفه البحرين، أن البنوك الخليجية الإسلامية تستحوذ على سيولة نقدية تقدر بنحو 100 مليار دولار. وأشار تقرير الحلول المبتكرة في إدارة السيولة للمؤسسات الإسلامية لعام 2017 والذي أطلقته «تومسون رويترز» بالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وشركة الصكوك الوطنية، أن صناعة التمويل الإسلامي لاتزال صغيرة بالنسبة إلى صناعة المال العالمية، إلا أنها تتقدم بوتيرة ثابتة،

واستطاعت أن تنمو من إجمالي أصول يبلغ 2 تريليون دولار بنهاية 2015 إلى ما يقدر بنحو 3.5 تريليونات دولار بحلول العام 2021، إذ إن هذا النمو وهو بنسبة 60 في المئة من الأصول في مدة 5 سنوات، سيكون له أثر أكبر في بيئة نمو عالمي بطيء. وأشار التقرير إلى أن بعض الأدوات المالية استطاعت بالفعل الوفاء بجميع احتياجات الصناعة المالية وكامل توقعات حملة أسهمها، نتيجة لذلك فإن المصارف الإسلامية في دول الخليج لديها اليوم ما قدره 9 في المئة من إجمالي أصولها في صورة نقد أو ما يعادله، فضلاً عن 10 في المئة في صورة ودائع مع مؤسسات مالية أخرى. ويقدر هذا بما يقارب 100 مليار دولار.

مشابهة، إذ إن هذه المنتجات لإدارة السيولة يتوجه إليها كثير من النقد اللاذع عند استخدامها في هيكلة التمويل الشخصي غير المؤمن (كبطاقات الائتمان مثلاً). لكن الحاجة إلى منتجات تمويل تتسم بالمرونة الكافية لتلبية احتياجات العملاء في تزايد مستمر، واليوم في معظم أسواق مجلس التعاون الخليجي، يمثل التمويل الشخصي ربع إجمالي الأصول الموجودة في النظام المصرفي أو ما يزيد، بحسب ما يورده التقرير. وألقى التقرير الضوء على الاستراتيجيات الحديثة للوفاء باحتياجات إدارة السيولة والتمويل الشخصي للبنوك الإسلامية، كما يوفر نوافذ إسلامية على البنوك التقليدية التي تشهد تطوراً ونمواً.

وأشار التقرير، إلى أن البنوك الإسلامية تضع حالياً، الأموال السائلة في أدوات مالية قصيرة الأجل مثل المرابحة في السلع والتي حكمت عليها قواعد الشريعة بأنها غير قابلة للتداول التجاري في الأسواق الثانوية؛ بسبب الحظر المفروض على الذمم المدينة التجارية، وعلاوة على ذلك، فإن حملة الأسهم وبشكل نموذجي يمكنهم عرض هذه الأدوات غير المرنة ككترارات مصنعة على المعاملات القائمة على الفوائد. وتابع علماء الشريعة أسلوب بيع السلع بالمرابحة ليستخدم كحل مؤقت في سياقات محدودة حين يتعذر تطوير أي أدوات أخرى. كما يواجه التمويل الإسلامي الشخصي مشكلة

ارتفاع أصول المصارف الإسلامية إلى 25.84 مليار دولار في البحرين

جزر أمواج - عباس المغني

ارتفعت أصول المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين إلى نحو 25.84 مليار دولار، رغم التحديات التي تواجهها صناعة الصيرفة الإسلامية في العالم والتي تقدر بنحو 2 تريليون دولار. وأكد محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج على هامش المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية أن الصيرفة الإسلامية تعمقت بجذورها في البحرين... وأصبحت مؤثرة في التنمية الاقتصادية... وأشار تقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي لعام 2016، والذي يسلط الضوء على النمو سريع التكيف في مجال التمويل الإسلامي إلى أن البحرين واصلت سيطرتها للعام الرابع على التوالي، كما يظهره مؤشر تنمية التمويل الإسلامي، وجاءت غرب إفريقيا من بين المناطق ذات الإمكانيات العالية في مجال التمويل الإسلامي.



البحرين مستمرة في تطوير الصيرفة الإسلامية

وارتفع حجم الصكوك الإسلامية التي أصدرتها مملكة البحرين خلال 10 شهور من يناير كانون الأول حتى أكتوبر/تشرين الأول من العام 2016 لنحو 647 مليون دينار، في مؤشر على نمو سوق التمويل الإسلامي في المملكة. إلى ذلك، رصد تقرير أعدته شركة المعلومات «تومسون رويترز» بعض التحديات، والتي كان من بينها، عدم وجود

قواعد أو إطار التمويل الجماعي بطريقته التقليدية أو الإلكترونية، ما يعيق أشكالاً جديدة لزيادة رأس المال. وأشار التقرير إلى أن معظم العروض في هذا السياق يجب أن تحظى بموافقة مصرف البحرين المركزي، الأمر الذي قد يحد من الدرة على زيادة رأس المال الأولي في الولادات المبكرة للشركات التي يستثمر فيها بطريقة رأس المال الاستثماري، كما تحدث عن الحاجة إلى مرونة أكبر في حل الصعوبات التي تعيق ريادة الأعمال.

وتطرق التوصيات إلى دعم صناعة رأس المال الاستثماري من خلال توفير أموال ماهرة، وتطوير مواقع تطوير العوائد، وتشجيع الاتصالات بين شركات رأس المال الاستثماري والمختصين في هذا المجال. وتضمن التقرير توصيات من خبراء رواد في هذا المجال، إلى جانب مقابلات حصرية مع خبراء بالسوق، كما اشتمل التقرير على ملخص حول تجارب بلدان متعددة مع التركيز على رأي الشريعة فيما يتعلق برأس المال الاستثماري.

المؤسسات المالية الإسلامية تساهم

بـ 18 مليون دولار في الأعمال الخيرية

ذكر مصرف البحرين المركزي أن المؤسسات المالية الإسلامية استمرت في المساهمة المجتمعية بنحو 18.5 مليون دولار للأعمال الخيرية والزكاة وصندوق القرض الحسن في 2015. ورأى أن المصارف الإسلامية من بين الأفضل أداء في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، مقاساً بالكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتسجيلها في تقاريرها السنوية. وأشار إلى أن البحرين مستمرة في تطوير الصيرفة الإسلامية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى استضافة 20 فعالية في مجال المصارف الإسلامية، تشمل بنوك التكافل وأسواق رأس المال الإسلامية وتم تغطية 1582 موضوعاً، ناقشت في معظمها هبوط أسعار النفط وتأثيرها على صناعة مصارف الإسلامية. وتحديث عن تقرير مؤشرات التنمية المالية الإسلامي، وهو المقياس السنوي الذي يمثل التنمية الشاملة للصناعة المالية

الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وقد احتلت البحرين في هذا المؤشر المرتبة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط، والثانية بعد ماليزيا من بين 124 دولة تساهم بنحو 2 تريليون دولار في صناعة التمويل الإسلامي. وعن آلية الحوكمة، جاءت البحرين في المركز الأول عالمياً من حيث الحكم بسبب آليات البيئة التنظيمية والتشريعية، وتشمل قوانين المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك إدارة الأصول الإسلامية والصكوك. كما أنها الأكثر فعالية في اتخاذ التدابير وفي تطبيق الشريعة والحوكمة. ومن بين الأمور التي تعزز موقع البحرين مشروع نظام التعاقد مع شركة تدقيق خارجية مستقلة لإجراء مراجعة التوافق مع الشريعة، بما يؤدي إلى مزيد من الشفافية وتقليل مجال تضارب المصالح، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في القطاع المصرفي الإسلامي في البحرين بوجود مراجعة طرف ثالث.

الرئيس التنفيذي لـ «العربية»: أشجع على المزيد من شركات الطيران الاقتصادي في السوق العربي

البحر الميت (الأردن) - أماني المسقطي

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة العربية للطيران عادل علي، إنه يشجع على وجود المزيد من شركات الطيران الاقتصادي في السوق العربي، وخصوصاً في ظل تكديس شركات الطيران الأخرى في السوق. وفي تصريح لـ«الوسط»، على هامش قمة العرب للطيران التي أقيمت بتاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2016، في البحر الميت بالأردن، علق علي على من يتخذ موقفاً متحفظاً من الطيران الاقتصادي لأغراض «البرستيج»، بالقول: «الطيران الاقتصادي أخذ اليوم جزءاً كبيراً من سوق السفر العالمي، والشركات الاقتصادية غزت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والشرق الأقصى، واليوم أصبح الزبون عاقلًا، ولا يريد أن يصرّف مبلغاً كبيراً على سفره، فكل ما يحتاجه الزبون هو السفر في طائرة نظيفة وجديدة وفيها أمن وأمان ومواعيد سفر منضبطة».

وأضاف «إذا كان البعض يرى أن برستيجه لا يسمح له بالسفر عبر الطيران الاقتصادي، فيجب أن يعلم أن أكثر الرحلات التي تطير من جنيف (سويسرا) إلى نيس (فرنسا) هي



عادل العلي متحدثاً في قمة العرب للطيران

سلبية على الجانب الأمني. وقال: «صناعة الطيران والسياحة بعيدة عن الأمن، ومسئولية الأمن تقع على عاتق أطراف أخرى، بينما فتح الأجواء يعني السماح لشركات الطيران أن تطير بحرية، ومن يدخل أي بلد أو يخرج منها، هي مسؤولية على كل بلد على حدة».

وتطرق علي إلى الاتفاقية التي حددت الأجواء المفتوحة أو النصف مفتوحة أو المغلقة أمام شركات الطيران، موضحاً بأن معيار فتح الأجواء لا يقترب من المعايير السياسية أو الأمنية، وإنما هو احتكار بحث لبعض الناقلات الوطنية في بعض الدول، وفقاً له.

وبشأن انعكاس انخفاض سعر برميل النفط على أسعار تذاكر الطيران، علق علي: «الوقود ليس هو المصروف الوحيد لشركات الطيران، وإنما جزء منها، فيجب الأخذ في الاعتبار أيضاً ارتفاع أسعار الطائرات ورسوم المطارات، ناهيك عن أن التضخم الذي نشهده حالياً، أدى إلى رفع رواتب العاملين في هذه الشركات. وصحيح أن سعر برميل النفط الخام انخفض كثيراً، لكن الانخفاض في سعر وقود الطائرات كان بسيطاً».

شركات اقتصادية وداوماً ما تكون رحلاتها ممتلئة، فهناك خلط واضح في فهم (البرستيج). بل إن بعض الأشخاص يفضلون أن يستقلوا القطار، وخصوصاً أن الأمر في النهاية لا يعود عن كونه وسيلة مواصلات من نقطة إلى أخرى».

وفيما إذا كان السوق العربي يحتمل المزيد من شركات الطيران الاقتصادي، وخصوصاً في ظل الخسائر التي لحقت ببعض شركات الطيران، قال علي: «هناك تجارب فاشلة كثيرة لشركات الطيران الاقتصادية أو غير الاقتصادية، وغالبية الشركات العربية تخسر، وإذا كان الأمر يتعلق بالربحية والخسارة، فإن أغلب الشركات الموجودة في الوطن العربية تحظى بدعم حكومي من دون أرباح، ولكن السؤال هو: هل تنمو هذه الشركة وتوصل الناس لبعضها بعضاً وتخدم البنية التحتية السياحية والتجارية والاقتصاد في البلد أم لا؟ ويجب ألا ننسى أن الوطن العربي يعيش فيه الكثير من ذوي مستوى الدخل المحدود».

من جانب آخر، أكد علي على ضرورة فتح الأجواء العربية أمام شركات الطيران، لما يحققه ذلك من مصالح لجميع الأطراف ذات العلاقة، نافياً أن يكون لذلك أي انعكاسات